مساهمة مشروع التنمية الريفية الجماعية في التنمية بالحوض الغربي

الأمين ولد عبد الله
مدرسة الدكتوراه: المجال-الأرض-السكان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط العصرية

الملخص:

التنمية رهان تسابقت دول العالم لتحقيقه، حيث صيغت سياسات واتبعت استراتيجيات وأعدت برامج نفذتها مشاريع التنمية المعدة لهذا الغرض، من ضمن هذه المشاريع على المستوى الوطني مشروع التنمية الريفية الجماعية الذي تعتبر هذا البحث نافذة للوقوف على مساهمته في التنمية بولاية الحوض الغربي، فقد عمل بفضل تدخلاته على تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال الدعم المادي والمعنوي والفني لرابطات التنمية الريفية الجماعية التي شكلها لمباشرة الأعمال والمتابعة والرقابة والتقويم على مستوى الزراعة والرعي والمياه ومشاريع مدرة للدخل(دكاكين جماعية، ومجازر ومخابز).

الكلمات المفتاحة:

التنمية الريفية– المقاربة التشاركية– مشاريع مدرة للدخل– مشروع مندمج– رابطات التنمية.

مقدمة:

ولاية الحوض الغربي إحدى ولايات الوطن الزراعية الرعوية تقع بين خطي طول 15– 17,5 شمالا وخطي عرض 9– 10 غربا، وتغطي مساحة 53400 كلم^2 من التراب الوطني، تقع في الجنوب الشرقي من موريتانيا يحدها من الغرب والشمال منحدرات ولايتي لعصابة وتكانت، ومن الشمال الشرقي والشرق ولاية الحوض الشرقي، ومن الجنوب جمهورية مالي (الخريطة رقم 1)[1]. تمثل الصحراء 61% من أراضي الولاية، الحرارة مرتفعة وفي الغالب تزيد على 30 درجة مئوية والتساقطات المطرية لا تتجاوز في الغالب 450 ملم سنويا.

[1]– وزارة الشؤون الاقتصادية، البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر بولاية الحوض الغربي، نوفمبر 2012، ص: 11.

تنقسم الولاية إداريا إلى أربع مقاطعات (لعيون- الطينطان- كوبني- تامشكط) و27 بلدية[1]، بعدد سكان وصل إلى 294109 نسمة حسب الإحصاء الأخير 2013، وهو ما يمثل 8,3% من مجموع سكان موريتانيا، بمعدل نمو سنوي يصل 2,63 بين إحصائي 2000 و2013[2]، مثل الذكور من عدد السكان بالولاية نسبة 47,52% (139780 نسمة) بينما مثل الإناث نسبة 52,48% من سكان الولاية(154329 نسمة)، وهي بذلك تزيد على نسبة الإناث على مستوى وطني 50,7%، بين هؤلاء السكان 52% أعمارهم تتراوح بين (15- 65) سنة رغم التفاوت في هذه النسبة حسب الجنس والوسط.

صنفت الولاية ضمن الولايات الزراعية الرعوية الغابوية، تمتلك 8000 هكتار من الأراضي الزراعية إضافة للمراعي والغابات والمواشي، وتنتشر بالولاية الزراعة المطرية التقليدية بمعداتها ووسائلها البسيطة إضافة للزراعات الأخرى (الفيضية وزراعة النخيل وزراعة الخضروات الحديثة) التي تعتمد في السقي على الآبار والسدود بمعدات متواضعة وأساليب عتيقة، وتمتلك الولاية أعدادا كبيرة من الماشية تصل أزيد من مليوني رأس من مختلف أنواع الماشية التي يشتغل بها ما يقارب 70% من اليد العاملة النشطة بالولاية(58,8%) وتعاني الولاية من عدة معوقات من بينها الفقر(45,2%)، وانتشار البطالة (50%)، وتدني الدخل الناتج عن الأمية الوظيفية، ضعف الإنتاج الزراعي والرعوي وتدني مردودية الهكتار، فالإنتاج من الحبوب لا يغطي سوى 11% من حاجيات الولاية[3]، عدم كفاية الآبار والآبار الرعوية وضعف تلقيح الماشية وانعدام حماية المراعي وضعف صيانة واستغلال السدود وضعف المصادر المائية والأنظمة غير الملائمة لرفع المياه وانعدام المخازن وضعف التسويق...

في ظل هذه الإمكانات والمعوقات تتدخل مجموعة من مشاريع التنمية في إطار تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر للتخفيف من حدة هذه المعوقات لخفض نسبة الفقر ولتوفير الأمن الغذائي وللرفع من مستوى مؤشر التنمية بالولاية، من هذه المشاريع مشروع التنمية الريفية الجماعية الذي نتساءل عن دوره في تنمية ولاية الحوض الغربي؟

لمعالجة هذا الموضوع سنتناوله من خلال المحاور التالية:

أولا: مفهوم التنمية الريفية الجماعية؛ **ثانيا:** تقديم مشروع التنمية الريفية الجماعية؛ **ثالثا:** مساهمة المشروع في التنمية بالولاية.

---

[1] - وزارة الداخلية واللامركزية، الكتاب الأبيض للامركزية في موريتانيا، دجنبر 2009، ص: 186-187.

[2]- المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن 2013، التوزيع المجالي للسكان، يناير 2014، ص: 13.

[3] - البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر بولاية الحوض الغربي، مرجع سابق، ص: 19-20.

الخريطة رقم 1: موقع ولاية الحوض الغربي

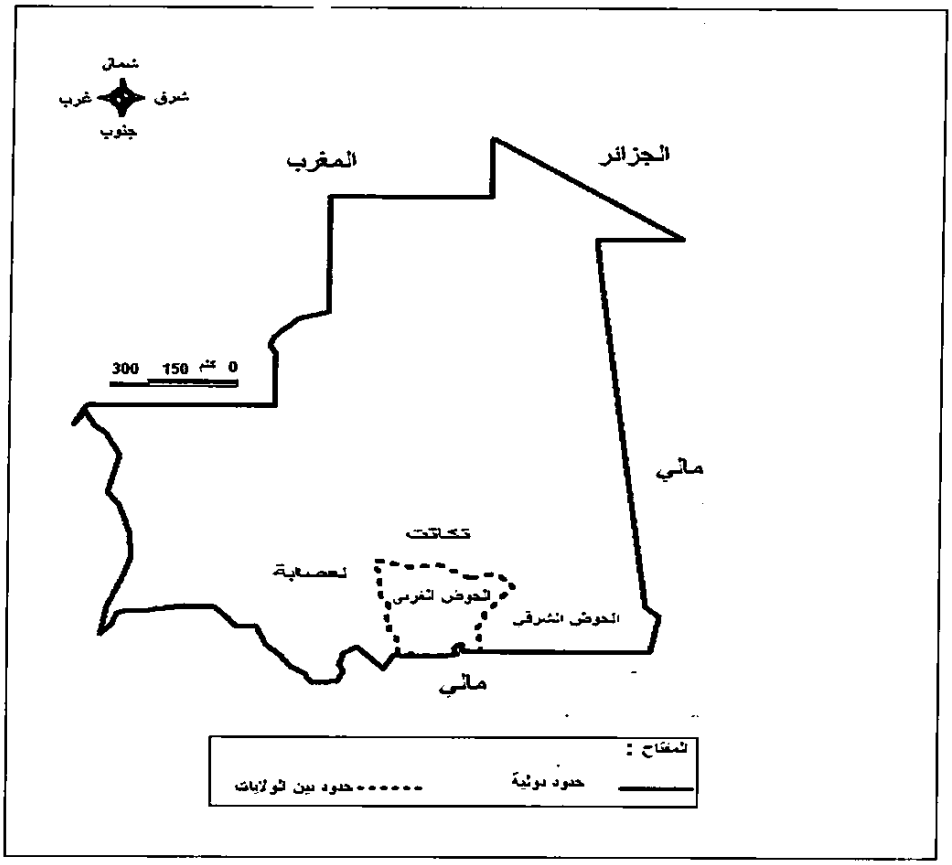

المصدر: الكتاب الأبيض للامركزية بموريتانيا، خريطة التقسيم الإداري، بتصرف من الباحث

أولا: مفهوم التنمية الريفية الجماعية

موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي كانت ولا تزال تشغل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين والقادة السياسيين في مختلف الدول خاصة النامية منها، وذلك لأهمية هذه العملية في إحداث التطور وتحقيق الانتقال النوعي والكمي للمجتمع في اتجاه الأحسن.

عرفت الأمم المتحدة التنمية سنة 1955 بأنها العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي، والاقتصادي في المجتمع من خلال مشاركة الأهالي، باعتبار التنمية لا يمكن تحقيقها

إلا بإتباع مجموعة من الإجراءات من بينها وضع الخطط والبرامج، وتحديد فترات تنفيذ هذه البرامج، ومختلف المتدخلين لتنفيذها، ثم أصدرت تعريفا آخر مكمل عام 1956 مفاده بأن التنمية هي "كافة العمليات التي توحد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة"[1]. ويتضمن هذا المفهوم المبادئ التالية:

1- تحقيق مشاركة السكان والاعتماد قدر الإمكان على مبادراتهم ومواردهم المحلية، بدءا بالحاجيات التي تمثل أولوية بالنسبة لهم؛

2- ضرورة تقديم الخدمات العينية من طرف الدولة ممثلة في تشجيع المبادرات المحلية وتفعيلها مع الاستعانة بالأساليب الاختيارية الطوعية في العمل الاجتماعي؛

3- الشمولية.

وترى الأمم المتحدة أن الدور الحكومي يتمثل في ثلاث دوائر رئيسية[2]:

1- إجراءات مباشرة: ممثلة في الخدمات الممارسة داخل المجتمع مثل خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والتربوية، إضافة إلى الإرشاد الزراعي؛

2- إجراءات تدعيمية: ممثلة في إعداد الباحثين بمختلف برامج التنمية لإجراء البحوث القادرة على تطوير واقع السكان المحليين؛

3- إجراءات تنمية عامة: ممثلة في إقامة البناء الهيكلي للاقتصاد المحلي كالأجهزة والمؤسسات الإنتاجية الكبرى.

والتنمية تعتمد حسب الأمم المتحدة على المبادئ التالية وهي:

–أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للسكان المحليين التي يعبرون عنها بأنفسهم، كما يجب التمييز بين كل من الرغبات والحاجات والمصالح؛

– أن تقوم التنمية على أساس التوازن في كافة المجالات الوظيفية؛

– أن تظهر التغيير في اتجاهات أفراد الساكنة المحلية المواتية لجهود التنمية؛

– أن تكون رافعة مشاركة السكان في شؤونهم المحلية، والوصول إلى استحداث نظام تسيير يدفع إلى تأسيس نظام اللامركزية؛

---

[1] – ألمين ولد عبد الله، مشاريع التنمية الريفية بموريتانيا، بحث لنيل دبلوم دراسات عليا معمقة، وحدة الأرياف المغربية: المجال والإنسان والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب، 05/04، ص: 3.

[2] – مجموعة مؤلفين، تنمية ريفية، جامعة عين شمس، ص: 8.

– التمكن من اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات المحلية باعتبارها القاعدة الأساسية للدعوة إلى التجديد، ومصدر ثقة أبناء الساكنة المحلية وعامل أساسي ومكمل لعمل القيادات الوظيفية في التنمية؛

– إمكانية جذب مشاركة فاعلة للشباب والنساء في برامج التنمية؛

– ضرورة دعم الجهود الذاتية لأبناء الساكنة المحلية بخدمات حكومية فعالة تعضدها وتتكامل معها؛

– جذب المنظمات التطوعية العاملة في الوسط وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية؛

– إعداد برامج التنمية على المستوى المحلي الذي يتطلب بدوره استحداث التنظيمات الإدارية الفعالة اللازمة لتعبئة كافة الموارد المحلية المتاحة، والتنظيم الجيد للدراسات العلمية والتطبيقية، والاستعانة ببرامج تدريب مخططة لهذا الغرض، ووجود آليات للتجريب والمتابعة والتقويم؛

– توسيع نطاق حرية الأشخاص لعيش الحياة كما يختارونها.

وتظهر التنمية في ثلاثة تجليات، الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، فهي ظاهرة تشتمل في آن واحد على الجانب التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، يعني جميع مظاهر الحياة ذات الصلة بالإنسان وبيئته.

يتضمن مفهوم التنمية الريفية تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مجتمع ما بغرض استئصال الفقر بين سكان الريف من خلال الرفع المستمر من مستوى دخولهم ومشاركتهم الذاتية في عمليات التنمية، وتهدف إلى:

1- **أهداف قصيرة ومتوسطة المدى:** تتمثل في بذل الجهود لزيادة دخول العاملين بالوسط الريفي عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية بالتطوير المستمر للتقنيات المستخدمة في الزراعة، مع تحقيق نسبة تبادل عادلة بين المنتجات الزراعية والغير زراعية بما يعطي عائدا مجزيا للعمل الزراعي، ما من شأنه تهيئة ظروف معيشية أفضل لسكان الريف، وهو ما قد يساعد في تراجع معدلات الهجرة من الريف، وتحقيق الأمن الغذائي عبر زيادة إنتاج المواد الغذائية بصورة تسمح بتحقيق مستوى غذائي مناسب لساكنة الريف، وإمكانية تبادل الفائض في السوق؛

2- **أهداف طويلة المدى:** تتمثل في إدخال تغييرات جذرية عميقة في كل من هياكل الإنتاج والفن الإنتاجي المستخدم والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العاملة في الوسط الريفي، بحيث تؤدي إلى تحويل فقراء الريف من مجرد معدمين إلى منتجين للسوق، إضافة إلى تنويع النشاط الإنتاجي الريفي بحيث يتضمن إلى جانب الزراعة نشاطات إنتاجية لبعض تقنيات الحفظ والتحويل.

وإلى جانب هذه الأهداف المذكورة سلفا نشير إلى أن الهدف النهائي الأسمى لعمليات التنمية الريفية هو الارتقاء بساكنة الريف عامة والفقراء منهم خاصة، لذا تتضمن أهداف التنمية

الريفية مجموعة من الأهداف الإنسانية التي تحقق للمواطن بالريف مستوى معيشي أفضل يعينه على رفع جهده الإنتاجي من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستمتاع بحياته كالنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمعارف الفنية وتحسين مستوى السكن الريفي...

أما مفهوم مشروع التنمية الريفية الجماعية فقد اختلفت الآراء حول تحديده، فالبعض يرى بأن هذه المشاريع عبارة عن وسيلة من وسائل التنمية الزراعية التي تستهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بشكل جماعي، بينما يرى البعض الآخر أن مثل هذا النوع من المشاريع يتجاوز مجرد زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بل يتعداها إلى إحداث التنمية الشاملة بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق الرخاء لكل ساكنة الريف، وأيا كان الرأي فإن التمييز بين مشروع التنمية الزراعية ومشروع التنمية الريفية يرتبط بالهدف المرسوم من إحداث المشروع، فإذا كان الهدف هو زيادة الإنتاج الزراعي أطلق على المشروع مشروع تنمية زراعية، وإذا كان هدفه إشباع حاجيات الريفيين وتحقيق الرخاء لهم في كافة مجالات الحياة بالريف أطلق عليه مشروع تنمية ريفية.

وانطلاقا من هذه المفاهيم نجد أن مشروع التنمية الريفية الجماعية ليس إلا وسيلة تستهدف تنمية شاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية في صيغة جماعية لساكنة الريف، فكيف ذلك؟

ثانيا: مشروع التنمية الريفية الجماعية

تعرفت ولاية الحوض الغربي على مشروع التنمية الريفية الجماعية منذ 1998 باسم مشروع تسيير الموارد الطبيعية في المناطق المطرية الذي أطلق عليه فيما بعد هذا الاسم الجديد في مرحلة جديدة (2005-2011) تدخل خلالها في الولايات العشرة المستهدفة سابقا من المشروع السابق، وهو يعتبر امتدادا لمشروع تسيير الموارد الطبيعية في المناطق المطرية، وولاية الحوض الغربي من بين الولايات التي يستهدفها بالتدخل.

أهداف المشروع:

يدخل مشروع التنمية الريفية الجماعية في إطار إستراتيجية مكافحة الفقر، إذ من المفترض أن يسهم في تحقيق الهدفين التاليين للتنمية خلال الألفية الحالية:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تأمين المحافظة الدائمة على البيئة في المناطق الريفية المستفيدة.

والهدف التنموي للمشروع هو المساهمة الدالة والدائمة في تقليص الفقر، وتحسين ظروف عيش المجموعات الريفية المستهدفة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وتوفير الدخول الزراعية وغيرها، وتمكين المجموعات من حسن تسيير مواردها الاقتصادية.

استراتيجية المشروع:

يعتمد مشروع التنمية الريفية الجماعية مقاربة تشاركيه، ويشجع خيار اللامركزية المتبع في البلاد من خلال تنمية طاقات رابطات التنمية الجماعية(ADC) والمجموعات الريفية المستهدفة، وتوطيد التنمية المحلية من خلال إعداد خطط تنموية، والتحويل المباشر للأموال إلى المجموعات لتنفيذ هذه الخطط حسب الأولوية المبرمجة ضمن الخطة، كما يتولى دمج السياسات القطاعية (الزراعة، البيطرة، التهذيب، الصحة، المياه، الإستراتيجية في مجال الجنس...)، وذلك عبر المرور بعدة مراحل[1]:

- **مرحلة تحديد القرى**: وتتم من خلال التنسيق مع السلطات الإدارية(الحاكم والعمدة) لتحديد القرى التي تخضع لمعيار عددي يتراوح بين (250-1000) نسمة، والمرجعية في ذلك تعود إلى الإحصاء الوطني للسكان والمساكن سنة 2000، ويتم التأكد من عدد سكان القرى من طرف الحاكم والعمدة لتحميلهم المسؤولية، وإرسال بعثات فنية لملء استمارة موجهة لساكنة القرية، ثم العمل على معالجة الاستمارة وتنقيطها مع التأكد من المعطيات من الجهات الرسمية، والرجوع إلى منظمات المجتمع المدني لتأكيد هذه المعطيات، ويطلب المشروع من الجهات الرأي بثلاث محاور من هذه المعطيات الموجودة بالقرية كالرأي حول انسجام ساكنة القرية ومدى استيعاب وتقبل السكان للمنهجية التشاركية ثم مستوى المساهمة في المشاركة التشاركية لتنفيذ البرامج.

ويتم تنقيط هذه المعطيات بعد التأكد منها، وترتب ملفات القرى حسب النقاط وتحال للجنة الجهوية للتنمية(CRD) التي تتألف بدورها من (الوالي، الذي له صلاحيات تخول له تحديد من يراه مناسبا للحضور، وكافة السلطات الإدارية والمنتخبون والمصالح الفنية للدولة، وممثلي منظمات المجتمع المدني)، وتتم إحالة الملفات عن طريق المندوبية الجهوية للتنمية الريفية بالولايات.

إن عملية الاختيار مقيدة بعدد القرى المحددة لكل ولاية، ويجب أن يراعي نصيب كل بلدية حسب حجمها، وعدد القرى التي أجري لها المسح، وهل استفادت هذه البلدية من مشاريع تنموية أخرى.

وفي نهاية اجتماع هذه اللجنة يعد محضر يتضمن لائحة القرى المستفيدة من البرنامج.

- **مرحلة تأسيس الرابطة**: تأسيس رابطة التنمية الجماعية، وتبنى على أساس نصوص قانونية ونظام أساسي، ونظام داخلي، محضر الجمعية العامة، ويتم إعداد هذه الوثائق سلفا من طرف المشروع، وتتم العملية كما يلي:

---

[1]- مقابلة مع منسق مشروع التنمية الريفية الجماعية بالحوض الغربي، بتاريخ: 2010/11/28، الساعة الثالثة والنصف مساء.

أ- الوصول إلى القرية وعقد اجتماع عام تفسر فيه منهجية المشروع، وتشرح النصوص القانونية للرابطة وأهداف الرابطة؛

ب- تطلب اللجنة من السكان رأيهم حول التوضيحات، ثم يتم تشكيل المكتب التنفيذي للرابطة الذي يتألف من أحد عشر شخصا، ويضم نساء، ويتم اختيار لجنة الرقابة والتحكيم التي تتألف من خمسة أشخاص؛

ج- المصادقة على النظام الأساسي، والنظام الداخلي، وتوقيع المحضر، وبذلك تنتهي الجمعية العامة، ويتم استدعاء المكتب التنفيذي.

د- إعطاء التوجيهات للمكتب التنفيذي، وبناء مقر للرابطة بعنوانها (رابطة التنمية الجماعية بقرية....)، ويعد طابعان أحدهما للرئيس والآخر لأمين المالية؛

هـ- فتح سجل للمنتسبين (مبلغ الانتساب محدد سلفا في النظام الداخلي)، وتعيين ثلاث لجان:

*تشكيل لجنة للصفقات، وهي مكلفة مستقبلا بجميع مشتريات القرية؛

*تشكيل لجنة استلام، وهي مكلفة باستلام ما يصل الرابطة بموجب محضر استلام مسؤولة عن إعداده؛

*تشكيل لجنة للمتابعة والصيانة للمنشآت الجماعية لدى الرابطة.

- **مرحلة المخطط التنموي**: وفي هذه المرحلة يتم إعداد مخطط تنموي يتكون من ثلاث تقارير:

*تشخيص تشاركي؛

*مخطط تنموي جماعي قروي صالح لمدة ثلاث سنوات؛

*برنامج سنوي للاستثمار القروي تصادق عليه الرابطة بموجب محضر، وكذلك اللجنة الجهوية للتنمية.

وهذه المخططات تحال لمنظمات المجتمع المدني لإنجازها، ويتولى المشروع التكاليف المادية التي حددها ب500 ألف أوقية بالنسبة لكل قرية.

- **مرحلة فتح الحساب**: في هذه المرحلة تطالب الرابطة بفتح حساب مصرفي باسم الرابطة، موقع من طرف رئيس الرابطة وأمين ماليتها.
- **مرحلة توقيع الاتفاقيات**: في الواقع مشروع التنمية الريفية الجماعية يعتمد مقاربة تشاركية من خلال إعطاء بعض من الصلاحيات للمستفيدين عبر المشاركة في تحديد الأولويات، والسهر على ترتيبها وتنفيذها بعد توفير المشروع الوسائل المادية التي يسهم المستفيدون بنسبة منها، مع العلم أن هذه النسبة تتفاوت حسب طبيعة المشروع، حيث أنها تبلغ 50% في النشاطات المولدة للدخل مثل الدكاكين الجماعية وماكينات الخياطة والمخابز والمجازر، أما في قطاع الزراعة فتبلغ نسبة مساهمة المستفيدين 20% من التكلفة

الإجمالية للمشروع، ويسددها المستفيدون في شكل يد عاملة(عمليات التسييج، مشاريع الخضروات)، أما بناء المنشآت فإن نسبة مشاركة السكان لا تتجاوز بها 10% من التكلفة الإجمالية.

تمويل مشروع التنمية الريفية الجماعية

مشروع التنمية الريفية الجماعية ممول من طرف البنك الدولي والدولة الموريتانية وحصة المستفيدين، وتكلفة المشروع تقدر ب 57,9508 مليون دولار (ما يعادل 16.2 مليار أوقية)[1]:

- الوكالة الدولية للتنمية(IDA) بمبلغ 45 مليون دولار، وهو ما يمثل 77,7% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- الحكومة الموريتانية بمبلغ 5,0767 مليون دولار، أي ما يمثل نسبة 8,7% من التكلفة العامة للمشروع؛
- المستفيدون بمبلغ يقدر ب 7,874 مليون دولار، وهو ما يمثل 13,6% من تكاليف المشروع بمجموعها.

القرض المقدم من طرف الوكالة الدولية للتنمية من المقرر أن تبدأ الدولة في تسديده ابتداء من سنة 2013، مدة المشروع كانت ستة سنوات من 29 أكتوبر 2004 إلى 23 أكتوبر 2010، مع العلم أن المشروع لم يبدأ بشكل فعلي إلا في يناير من سنة 2005. فما الذي أسهم به مشروع التنمية الريفية الجماعية في تنمية الحوض الغربي؟

ثالثا: مساهمة المشروع في التنمية بالحوض الغربي

تعتمد الاستثمارات التي يعمل مشروع التنمية الريفية الجماعية على تنفيذها على مخططات الاستثمار التي تمثل الوثيقة المرجعية للتمويل المشترك للأنشطة التنموية المنفذة بالتعاون مع الرابطات عبر اتفاقيات موقعة بين الطرفين تحدد التزامات كل منهما، وتتحدد المواضيع المستثمر فيها في النقاط التالية:

– أعمال التهيئة التي تسعي إلى حفظ المياه والتربة: السدود والحواجز الهادفة إلى استغلال مياه الأمطار والفيضانات (تنفذها اليد العاملة للمجموعات بواسطة مواد محلية)، وهي حواجز مختلفة الأنواع ومضادة للتصدع وتصحح اتجاه مجاري المياه، وتهييئات وتجهيزات مائية (آبار، آبار رعوية، منشآت سقي الحيوانات، صهاريج وأحواض سقي، وسائل ضخ يدوية، مضخات آلية: شمسية وهوائية...).

– مشاتل لإنتاج الشجيرات، ممرات واقية من الحرائق، تهييئات وتجهيزات إنتاجية (بناءات ريفية لتخزين المواد الغذائية، حظائر تلقيح الماشية، طاحنات حبوب، تهيئة مساحات لزراعة الخضروات، حماية مناطق زراعية، تهيئة ممرات ريفية)، دكاكين جماعية ومجازر ومخابز.

[1]- MDR, PDRC , Rapport D'audit technique des investissements communautaires, Réalisés dans le cadre du pdrc, Rapport final, novembre 2011, p : 11.

وهذه الاستثمارات نرتبها حسب القطاعات في الولاية كما يلي:

أ- قطاع الزراعة: لقد عانت ولاية الحوض الغربي مثل غيرها من ولايات الوطن معاناة شديدة نتيجة حدة الجفاف في السنوات الماضية، بفعل قلة الأمطار وتذبذب الكميات المتساقطة من سنة لأخرى، وهو ما حدى بهذا القطاع إلى التقهقر بعد أن كان في الستينات قوام الاقتصاد بالولاية، ذلك أن ملاك الأراضي والعاملين بها بدأوا ينسحبون عنها، ويبحثون عن وسائل عيش جديدة بالمدن المجاورة وحتى البعيدة أحيانا.

هذه الظاهرة فرضت على الحكومة الموريتانية القيام بخطة استدراكية لتذليل المصاعب أمام هذه الفئة من السكان، التي من المفروض أن يعتمد عليها الاقتصاد الوطني(لاسيما الجهوي منه)، فبدأ التفكير في إنشاء مخطط وطني يتلافى الخطر، فتشكلت ما أطلق عليها الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية في أفق 2015، هذه الإستراتيجية منبثقة من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، وهي تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر، وتحسين تنافسية الاقتصاد والحد من تبعيته للعوامل الخارجية، كما تهدف إلى تحسين قاعدة موارد الفقراء وتنمية الموارد البشرية، وتخفيض نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت مستوى الفقر من 27% إلى أقل من 17% في أفق 2015، بعد أن كانت نسبتهم وصلت 42% سنة 2010[1].

ومن المفترض أن يتم تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية على المدى الطويل عن طريق تثمين أفضل لقطاع تربية الماشية، عبر دعم محيطه المؤسسي والتنظيمي، وتحسين الصحة الحيوانية والقضاء على الأوبئة الحيوانية، وتوسيع البني التحتية، ودمج القطاع في الاقتصاد، وتطوير المنتجات المشتقة وتشجيع فروع التصدير، إضافة إلى توسيع الزراعة المروية بواسطة التحسين والنفاذ إلى عناصر الإنتاج (الإصلاح العقاري، وتحويل المساحات الجماعية، ودعم القرض الزراعي..)، وإلى المدخلات عن طريق تطوير البني التحتية (إعادة تأهيل المساحات المزروعة والطرق وفك العزلة والطاقة ومركز التعبئة ومستودعات التبريد...)، وتقديم خدمات التكوين والبحث والإرشاد، وتشجيع تنويع الإنتاج بشكل موجه نحو التصدير، تحسين وتيرة النمو الزراعي في باقي المناطق البيئية، عن طريق تطوير البني التحتية الريفية، وزيادة النفاذ إلى عناصر الإنتاج والإنتاجية التي تدعمها خدمات الإرشاد.

---

[1] - RIM,MDRE, Stratégie de développement du secteur rural, horizon 2015, décembre 2001, P :4.
والإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2011 -2015، ص:68

ويعتبر مشروع التنمية الريفية الجماعية أحد أهم المشاريع المنفذة لدعم تنفيذ هذه الإستراتيجية بتدخلاته في مختلف مناطق الوطن، وخاصة أنه يتدخل في المناطق الزراعية الرعوية فقط (الولايات العشر الزراعية الرعوية بموريتانيا)، وولاية الحوض الغربي إحدى هذه المناطق التي حظيت بجزء من تدخلات المشروع، وقد استثمر بها مبالغ مالية كبيرة في مجال الزراعة بين إعداد حقول زراعة الخضروات، وبنوك حبوب واقتناء معدات زراعية، والسياج لحماية المزارع، وحماية المنخفضات حول السدود لاستغلالها في الزراعة، وفي مجال الرعي بين تشييد حظائر لتلقيح الماشية ومحميات رعوية وآبار رعوية، وصيدليات بيطرية، وخطوط للحماية من الحرائق حفاظا على المرعى، ونقاط تسمين للماشية.

ولتفصيل هذه الأعمال سنتناول حصيلة المنجز منها في الحوض الغربي اعتمادا على نتائج دراسة ميدانية أجراها الباحث سنة 2015 على عينات مختارة من القرى بالولاية بشكل عشوائي وتصريحات مسؤولين مباشرين بالمشروع في مقابلات معهم أجراها الباحث سنة 2010، إضافة للمعطيات المتوفرة في تقارير المشروع في نهايته سنة 2011 وذلك حسب المقاطعات كالآتي:

حسب نتائج العمل الميداني تدخل المشروع في مجال الرعي بالحوض الغربي في ثلاث قرى ببلديتين تابعتين لمقاطعتي لعيون وكوبني.

الخريطة رقم 2: مقاطعات ولاية الحوض الغربي

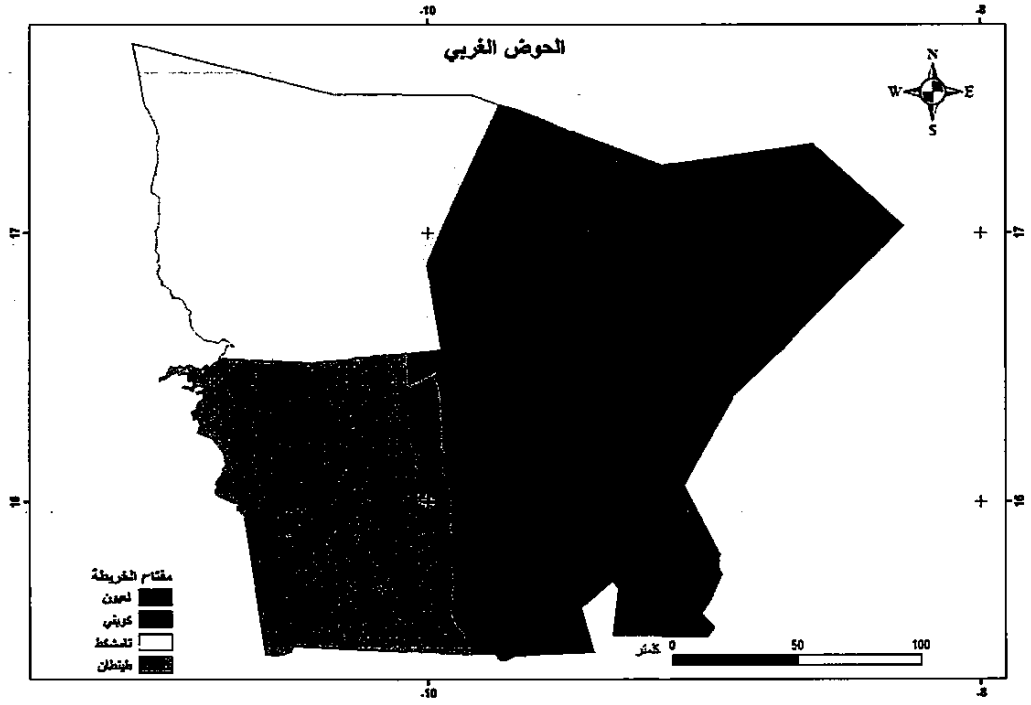

1- مقاطعة لعيون: من خلال تحليل نتائج العمل الميداني تبين أن قرية دبي في بلدية بنعمان استفادت من تنفيذ مشروع صغير يتمثل في إحاطة حقل للرعي، ممول من طرف مشروع التنمية الريفية الجماعية بمبلغ وصل 5863177 أوقية، ساهمت رابطة التنمية الجماعية بالقرية باليد العاملة التي قدرت قيمة عملها بمبلغ 441000 أوقية.

وبصفة عامة تدخل المشروع بخمس بلديات ريفية من مقاطعة لعيون، وفي 8 قرى، استفادت من تسعة مشاريع صغيرة (تعميق بئر، ثلاث حظائر تلقيح، وخمسة آبار رعوية) بتكلفة إجمالية بلغت: 62238787 أوقية.

2- مقاطعة كوبني: استفادت قريتان من القرى المدروسة بمقاطعة كوبني من تنفيذ مشروعين صغيرين في مجال الرعي (حظيرتا تلقيح للماشية).

وبصفة عامة تدخل المشروع في أربع بلديات ريفية من مقاطعة كوبني، وبست قرى استفادت من ستة مشاريع صغيرة في مجال الرعي (حقل رعوي وخمسة حظائر تلقيح للماشية) بتكلفة بلغت 27269303 أوقية.

3- مقاطعة الطينطان: تدخل المشروع في بلدية ريفية واحدة منها ولصالح قرية واحدة (آشويف)، نفذ بها حظيرة تلقيح استثمر فيها مبلغ إجمالي وصل 3500000 أوقية ساهم المشروع منه بمبلغ 3150000 أوقية وساهمت الرابطة بمبلغ نقدي يصل 350 ألف أوقية.

4- مقاطعة تامشكط: تدخل المشروع في بلدية واحدة من هذه المقاطعة، حيث نفذ حظيرة تلقيح بقرية المبروك كلفت مبلغ إجمالي وصل 3500000 أوقية ، ساهم المشروع من هذا المبلغ ب 3150000 أوقية، وساهمت الرابطة بمبلغ نقدي وصل 350 ألف أوقية.

بمعنى أن المشروع تدخل في ولاية الحوض الغربي في 11 بلدية ريفية لصالح 16 قرية استفادت من 17 مشروع صغير جماعي في مجال الرعي، بتكلفة بلغت 96508090 أوقية، ساهم المشروع منها ب 69558090 أوقية، وساهمت الرابطة بمبلغ 26950000 أوقية (مساهمة عينية: 23450000 أوقية، ومساهمة نقدية: 3500000 أوقية).

ونستنتج مما سبق التركيز على توفير صيدليات بيطرية وحظائر تلقيح الماشية وإهمال توفير الاحتياطات الرعوية وتسمين الماشية، وهو خلل كبير ينبغي التنبيه إليه، فالماشية في فترة الصيف تكون بحاجة ماسة للمراعي والرعاية الغذائية إضافة للرعاية الصحية.

خلفت هذه الاستثمارات آثارا إيجابية ملموسة بالقرى في ولاية الحوض الغربي على مستوى الصحة الحيوانية من خلال الفرص التي أتيحت للقطعان في مواسم التلقيح التي كانت يضيع منها الكثير قبل إقامة هذه الحظائر، بل ساهمت كذلك هذه الحظائر في اكتساب وقت طويل كان يضيعه المنمون أثناء جلبهم لقطعانهم أيام حملات التلقيح، وتوفير الأدوية في القرى وبأسعار ميسرة ما وفر جهدا ووقتا ومالا على المنمين، وساهمت المحميات الرعوية في التسيير المعقلن للموارد الرعوية، إضافة إلى حمايتها ضد الحرائق التي طالما التهمت مساحات شاسعة من هذه المراعي، هذا إضافة لتمكين هذه الرابطات من توفير العلف إبان فترات الصيف الصعبة، كما أن هذه المحميات لها مردودية مالية معتبرة فترة الصيف.

ب-مجال المياه: حسب المشاهدة بالعين المجردة فترة الزيارة الميدانية فإن القرى المدروسة تتوفر على مياه الشرب، لكن جودتها تختلف من قرية لأخرى، حيث نجد أنها تتراوح حسب نتائج تحليل الاستمارات بين مياه عذبة وحسنة مثلتها مياه بآبار 64 قرية (83%) من مجموع الآبار في القرى المدروسة، ومياه عكرة ومالحة أحيانا مثلتها مياه آبار 13 قرية من هذه القرى (17%) تقريبا، ومياه

الشرب مصدرها الآبار، ومن خلال العمل الميداني فإن 71 قرية من مجموع القرى تعتمد عليها في مياه الشرب (92%)، وعدد الآبار بالقرى وصل 728 بئر تتوزع بين مختلف القرى، مع تباين في عدد الآبار من قرية لأخرى، وعمق البئر يتراوح بين (6-60) متر في تفاوت بين مختلف القرى.

وتتمثل تدخلات مشروع التنمية الريفية الجماعية في مجال المياه بالقرى المدروسة وعلى مستوى المجال عموما بتمويل لبناء الآبار وترميمها وشبكات المياه.

استفادت خمس من القرى المدروسة بالحوض الغربي في مجال المياه من تدخلات مشروع التنمية الريفية الجماعية بأربع بلديات في ثلاث مقاطعات.

1- مقاطعة لعيون:

استفادت ثلاث من القرى المدروسة في المقاطعة من تمويلات لثلاث مشاريع صغيرة بمجال المياه (ثلاث شبكات مياه).

وبصفة عامة تدخل المشروع في مجال المياه بخمس بلديات ريفية من المقاطعة، واستفادت منه 11 قرية من 13 مشروع صغير جماعي، كلفت 83899390 أوقية، ساهم المشروع منها بمبلغ 72950810 أوقية.

2- مقاطعة كويني:

أثبت تحليل نتائج العمل الميداني استفادة قرية أكوج بالقرى المدروسة من تمويل حفر من طرف مشروع التنمية الريفية الجماعية بمبلغ 4500000 أوقية، وساهمت الرابطة بمبلغ 500 ألف أوقية، مما يعني أن المشروع كلف إجمالا خمسة ملايين، وتدخل المشروع بمقاطعة كويني في بلديتين ريفيتين لمس بهما قريتان فقط، استفادتا من ثلاث مشاريع صغيرة (حفران وتأهيل وتعميق بئر) كلفت مبلغ 16717000 أوقية، ساهم المشروع منه ب 14800300 أوقية.

3- مقاطعة الطينطان:

استفادت من القرى المدروسة في مجال المياه من المشروع قرية أكني المنا في بلدية أقرقار من تمويل حفر بمبلغ 4882950 أوقية، وبصفة عامة تدخل المشروع في أربع بلديات ريفية من مقاطعة الطينطان، لصالح خمس قرى استفادت من خمسة مشاريع صغيرة في مجال المياه (حفران وتأهيل وتعميق بئرين وجر شبكة مياه) كلفت مبلغا قدر ب 23008960 أوقية، مساهمة المشروع منها 20106350 أوقية.

4- مقاطعة تامشكط:

تدخل المشروع بثلاث بلديات منها لصالح ثلاث قرى نفذ بها ثلاثة مشاريع صغيرة (حفر ثلاثة آبار) كلفت 19940000 أوقية، ساهم المشروع منها ب 17480000 أوقية.

نستنتج أنه بمجال المياه تدخل مشروع التنمية الريفية الجماعية في الحوض الغربي بالمقاطعات الأربعة في 21 رابطة تنمية جماعية، استثمر عن طريقها في 24 مشروع صغير جماعي مبلغ 143565350 أوقية، كانت مساهمة المشروع من هذا المبلغ: 125337460 أوقية، ومساهمة رابطات التنمية الجماعية: 18227890 أوقية (مساهمة عينية: 8670000، ومساهمة نقدية: 9557890 أوقية).

نشير إلى تعطيل أغلب السدود الترابية والعتبات وكذلك الآبار المؤهلة وبعض الشبكات والمضخات بسبب انعدام الصيانة، وضعف التحسيس بأهمية المحافظة على هذه المنشآت.

كانت لهذه التدخلات بالولاية آثارا ملموسة، تمثلت رغم تشتت الجهود وتركيزها في مناطق دون أخرى فيما يلي:

← توفير مياه صالحة للشرب، ساهمت في صحة السكان واستقرارهم بالقرى، كما لعبت دورا كبير في توفير مياه السقي للماشية في فترة الصيف؛

← لعبت السدود دورا رائدا في توفير مياه كانت تضيع غالبا، وأصبحت تستخدم لأغراض زراعية ورعوية؛

← المحافظة على المياه والتربة.

صورتان لحديقتين لزراعة الخضروات تحت النخيل تسقى بمياه الآبار في مقاطعة لعيون

الصورة من عدسة الباحث، ... التاريخ:7 اكتوبر 2015 الساعة السادسة مساء

ج- مجال النشاطات المولدة للدخل:

يتدخل مشروع التنمية الريفية الجماعية في مجال النشاطات المولدة للدخل حيث يوفر طاحنات الحبوب وآلات الخياطة والصباغة، كما يمول الدكاكين الجماعية لتوفير المواد الغذائية الضرورية

بالقرى النائية، والمجازر والمخابز. وفي هذا الإطار تدخل المشروع في القرى المدروسة بمجال النشاطات المولدة للدخل بالحوض الغربي في 17 قرية شملت 10 بلديات ريفية بالمقاطعات الأربعة.

1- **مقاطعة لعيون:**

تدخل مشروع التنمية الريفية الجماعية في دعم سبع قرى من القرى المدروسة بمجال النشاطات المولدة للدخل (مجزرة وطاحنة حبوب وسبع دكاكين جماعية).

وعموما تدخل المشروع في 6 بلديات ريفية من المقاطعة لمس فيها 23 قرية استفادت من 31 مشروع صغير تكلفتها الإجمالية 68897000 أوقية، دفع منها المشروع 34597000 أوقية.

2- **مقاطعة الطينطان:**

استفادت من القرى المدروسة في المقاطعة ثلاثة قرى من أربعة مشاريع صغيرة مولدة للدخل (طاحنتان للحبوب ودكانان جماعيان).

وبصفة عامة تدخل المشروع في 6 بلديات ريفية من مقاطعة الطينطان، ولمس 23 قرية، استفادت من 33 مشروع صغير، كلفت 70300000 أوقية، مساهمة المشروع منها 35330000 أوقية.

3- **مقاطعة كوبني:**

حظيت هذه المقاطعة بتنفيذ ثمان مشاريع صغيرة مولدة للدخل في ست قرى من القرى المدروسة (طاحنتا حبوب وثماني دكاكين جماعية).

وبصفة عامة تدخل المشروع بمقاطعة كوبني في 6 بلديات ريفية ولمس 28 قرية استفادت من 35 مشروع صغير، بتكلفة إجمالية بلغت 78800000 أوقية، مساهمة المشروع منه 40700000 أوقية.

4- **مقاطعة تامشكط:**

حسب العمل الميداني استفادت قرية اكرابر لمهار التابعة لبلدية كيعت التيدوم من تمويل لشراء طاحنة حبوب بمبلغ 1340000 أوقية منحه لها مشروع التنمية الريفية الجماعية، كما ساهمت رابطة التنمية الجماعية بالقرية بمبلغ 1300000 أوقية من ثمن الطاحنة، مما يعني أن تنفيذ المشروع كلف تكلفة إجمالية بلغت 2640000 أوقية.

تدخل المشروع في أربع بلديات ريفية بالمقاطعة ولمس 12 قرية، استفادت من 15 مشروع صغير جماعي، كلفت 32660000 أوقية، ساهم المشروع منها ب 16410000 أوقية.

نستنتج أنه في مجال النشاطات المولدة للدخل تدخل مشروع التنمية الريفية الجماعية في الحوض الغربي بجميع المقاطعات في 22 بلدية ريفية، ولمس 86 قرية، استفادت من تمويل 114 مشروع صغير جماعي مولد للدخل استثمر فيها مبلغ 250657000 أوقية، ساهم المشروع من هذا

المبلغ ب: 127037000 أوقية، وساهمت الرابطة بمبلغ: 123620000 أوقية (مساهمة نقدية: 18096510 أوقية، مساهمة عينية: 105523490 أوقية).

يتبين من فحص التدخلات بالولاية أن مشروع التنمية الريفية الجماعية ركز على تمويل الدكاكين الجماعية التي توفر المواد الغذائية الضرورية بالقرى، وتلاها من حيث الأهمية توفير طاحنات الحبوب لتوفير الطحين بالقرى المستهدفة مما يوحي باستهداف تحسين الظروف المعيشية للسكان.

يلاحظ بالميدان أن السكان الذين حصلوا على طاحنات حبوب في أغلب الحالات لا يستفيدون منها لعدة أسباب، منها ضعف المحاصيل الإنتاجية إن وجدت، وانعدام خبراء في طريقة استخدام الطاحنة، ونفس الشيء ينطبق في حالة الحاجة لتصليحها، حتى أن بعض القرى لم يتمكنوا من تركيب الطاحنة.

خلفت هذه المشاريع الصغيرة الجماعية آثارا ملموسة بالمجال منها على سبيل المثال: الرفع من المستوى المعيشي لهذه المجموعات المحلية من خلال ما خلقت من فرص للعمل ومداخيل صرفت في مشاريع ذات نفع عمومية، فالدكاكين على سبيل المثال وفرت المواد الأساسية وثبتت أسعارها، كما أنها وفرت الدين للمعسرين في الفترات الصعبة، وساهمت في توفير عناء السفر للمواطنين بتوفيرها حاجياتهم في القرى، وخلقت الفوارق في السعر بين الدكاكين الجماعية والخصوصية.

كما أن للطحانات أيضا إسهامها في التخفيف من معانات النساء اللائي كن يعانين كثيرا ويبذلن من جهدهن ووقتهن في طحن الحبوب، ووفرت مداخيل كان لها الأثر الواضح في حياة المجموعات المستفيدة.

تجدر الإشارة إلى أن عملية التسيير لهذه الأنشطة لها في بعض الأحيان انعكاسات سلبية على النسيج الاجتماعي نتيجة ما يحدث من صراع في بعض الأحيان على المنافع المترتبة عليها، الشيء الذي يستدعي يقظة وحيطة في آليات التسيير المتبعة في هذا النوع من الأنشطة.

خلاصة:

نخلص من هذه الدراسة بأن مشروع التنمية الريفية الجماعية ساهم في التنمية بولاية الحوض الغربي من خلال نشر التقنيات البسيطة بين المزارعين، وخاصة فيما يتعلق بالتقنيات المرتبطة بحفر الآبار وصيانتها، وتقنيات السقي، وحفظ المياه، والمحافظة عليها من السيلان، وكذلك إعداد الأحواض، والبذر والغرس، وتسيير المشاريع الصغيرة المولدة للدخل. لكن المتمعن في هذه الأعمال يدرك أنها كانت أعمال لم يكن الهدف منها سوى توفير بنيات تحتية لتقام عليها مشاريع تنموية مستقبلية على المدى البعيد لتنمية الولاية، بدليل التركيز على توفير السياج والسباق

لحماية أكبر مساحة ممكنة دون الاهتمام بتهيئتها والإشراف عليها، وغياب الاهتمام عن توجيه السكان وترغيبهم في التوجه للنشاط الفلاحي، مما أدى إلى ضياع جهود المشروع سدا في الغالب.

إن تنمية ولاية الحوض الغربي لا يمكن تحقيقها إذا لم تولى العناية لقطاع تربية الماشية، ونرى بأن تنمية المجال مرتبطة بإعطاء العناية التامة للثروة الحيوانية، لأنه المورد الحيوي الوحيد الذي يرتبط به معاش غالبية السكان بالولاية الذي هو بحاجة لإعادة هيكلته وعصرنة أساليبه، مع مراعاة خصوصيات البيئة المحلية وذلك عبر أخذ بالاعتبار التوصيات التالية:

_ تثمين ورعاية وصيانة الأعمال التي حققها مشروع التنمية الريفية الجماعية وغيره بالولاية واعتبارها أساسا للعمل، وتطوير منظومة الطب البيطري، وتوفير قروض ميسرة لمشروعات التربية الحيوانية، وتنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين حالة المراعي والرفع من مرد وديتها، وتحسين المداخيل وحماية البيئة؛

_ تطوير تربية الأبقار وإحداث الإسطبلات لهذا الغرض، الشيء الذي يتطلب تشجيع ممارسة مزروعات علفية قليلة استهلاك الماء، كما يتطلب ذلك أيضا تحفيز الفلاحين ومربي الماشية عن طريق توزيع الأعلاف بأثمان مناسبة، وتأطير الفلاحين، وإحداث المصالح البيطرية الملائمة، تطوير زراعة الخضروات بالأراضي التي لا تزال تمارس فيها زراعة الحبوب وذلك بغية تلبية جزء من الطلب المحلي، تشجيع استقرار وحدات صغيرة لمعالجة المنتجات الفلاحية، وتربية الماشية (الحليب ومشتقاته والجلود...)، إنعاش الصناعات الصغيرة، والحرف التقليدية.

قائمة المراجع:

1- مجموعة مؤلفين، التنمية الريفية، جامعة عين شمس، 183 صفحة.

2- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر بولاية الحوض الغربي، نوفمبر 2012، 39 صفحة.

3- المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن 2013، التوزيع المجالي للسكان، يناير 2014، 26 صفحة.

4- ألمين ولد عبد الله، مشاريع التنمية الريفية بموريتانيا، بحث لنيل دبلوم دراسات عليا معمقة، وحدة الأرياف المغربية: المجال والإنسان والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بن طفيل بالقنيطرة، المغرب، 05/04، عدد الصفحات: 278 صفحة.

5- مقابلة مع منسق مشروع التنمية الريفية الجماعية بالحوض الغربي، بتاريخ: 2010/11/28 الساعة الثالثة والنصف مساء.

6- وزارة الداخلية واللامركزية، الكتاب الأبيض للاامركزية في موريتانيا، دجمبر 2009، 195 صفحة.

7- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء 2014، أغسطس 2015، عدد الصفحات: 127 صفحة.

8- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المجلد 2، خطة العمل 2011-2015، سبتمبر 2010، 98 صفحة.

9- MDR, PDRC, Rapport D'audit technique des investissements communautaires, Réalisés dans le cadre du PDRC, Rapport final, novembre 2011, 89 Pages.

10- RIM, MDRE, Stratégie de développement du secteur rural, horizon 2015, décembre 2001.